

الدستور بين الموروث الثقافي والتوجه العصري

بقلم: تحسين يقين

هذه التغيرات؟ أين دور رجال الفكر ونساء الفكر، والثقافة والتربية والسياسة والاقتصاد وهكذا.

إن ما يحتاجه المجتمع الفلسطيني هو دستور يعبر عنه ويكون صوته، وهذا يجب أن يقود إلى إعادة النظر في الدساتير العربية، وأن يعيد النظر في الموروث الثقافي كذلك بالمعايير العالمية، ثم على أساس البحث الفكري هذا يبدأ بوضع الدستور كنتيجة واستجابة لذلك. فائي دستور بدون ثقافة وفكرة عميق هو مجرد دستور عادي، ونحن يحق لنا أن ننظم إلى دستور يقودنا نحو التطور والمشاركة في حركة التاريخ والعالم والتاثير فيه.

لقد ابتدأ الدستور بأحد أهم المميزات القومية حين أثبتت في المادة الأولى «أن فلسطين جزء من الوطن العربي الكبير، والشعب العربي الفلسطيني جزء من الأمة العربية والوحدة العربية» هدف يعمل الشعب الفلسطيني من أجل تحقيقه، حيث تمثل هذه المادة موروثاً ثقافياً مهما لدى الشعب الفلسطيني، لكن فيما بعد لم نجد شيئاً يعمق أو يؤكد ما كان له الصدارة في الدستور، فهو كان ذلك مجاملة للناس وللدول العربية وشعوبها؟ لقد أراد المشرع تأسيس دولة قطبية ضيقة مثل باقي الدول فلماذا حمل شعار لا يسعه إليه؟ أليس ذلك استغفالاً للمواطنين الفلسطينيين كما استغفل أشقاؤنا من قبل؟ إن ذلك استخفاف بأهم إيجابيات الموروث الفكري لدى الشعب، إن مشروع الدستور جاء متذبذباً يحمل في طياته التناقض الواضح بين ما هو وضعى وما هو دينى، يلبى الشعب ما نصل لغيرنا من الدول التي لم تنهض ولم تتحقق العالم المتقدم منذ عشرات السنين، وسيجعل الشعب بدلًا من العمل يجري نقاشات طويلة تتكرر مع مرور بضع سنوات دون أن يصل إلى نتيجة، والسبب هو عدم التعاطي الإبداعي مع الدستور والميل للمحاكاة، لذلك أرجو أن يفرج المحتمن طويلاً في حياتنا ويسألوا أنفسهم: ما هي الصورة التي يريدونها لأنفسهم ولأولادهم وأحفادهم؟ وأن يطبق المشرع أسس الديمقراطية التي تسأل عما يريد الناس فعلًا قبل وضع الدستور.

المثال إلا أحد تجليات تلك الإشكالية واستمرار التنازع في النزاع التشريعى والقانونى، وما الحال المصرية على سبيل المثال، يضر باستقرار المجتمع إلا إذا أثبت النظام السياسي هذه النية حتى يسيطر على الحكم عن طريق خلق حالة اشتباك مستمرة تبعد الطرفين عن محسنة النظام والحاكم.

كانت توقيعنا واملئ أن نرى أنفسنا في مشروع الدستور، وهذا لم يظهر إلا في الحديث عن خصوصية النضال الفلسطينى كما في المادة ٢٢ الخاصة برعاية أسر الشهداء والأسرى رعاية الجرحى والمتضررين.....، ورغم ذلك فقد أسعدهنا تلك المواد بالإضافة للمواد المحدثة عن العلاقة مع الوطن العربي كما في المادة الأولى.

ولولا بعض الذكر لفلسطين لما استطاع المطلع على الدستور أن يدرك أن هذه المواد الرئيسية هي لدستور فلسطيني حيث، وهذا أخطر ما في الأمر. وحتى ينموا أي شعب على هذه الأرض، فإن هناك محددات وحوافز لهذا النمو، وهذا مما نفتده في الدستور الذي لم يسع إلى الإشارة لثقافة تنموية وطنية

تراعى التغيرات الموضوعية والبنوية في المحيط القومي والعالمي. إن أحد أسباب وصول المشرع على ما نحن فيه من إشكاليات وتنازع هو أن المشرع في لجنة إعداد الدستور جاءوا من خلفيات قانونية بشكل عام استجابة لوضع دستور ديمقراطي تعددي يسعى إلى المجتمع المدني العالمي الاتجاه بالاتحالف الشخصي، لذلك سيكون لدينا محاكم شرعية ومدنية، إلا يشير ذلك إلى الشعور بأن المحكم المدنية غير شرعية. إن الإشكالية السابقة ستكون عبارة عن شبكة يصيدها المتدينون الظمانيين والبعض صحيحة، وهذا هو زرع بذور

بقية المواد، فلا المشروع قادر على عكس عمق الثقافة والفكر في فلسطين ومراحل تطوره، ولا هو قادر على تأسيس وخلق ثقافة تقدمية تؤسس المجتمع المرغوب به، والسبب أن هكذا دستور لم يوضع لأجل هاتين الغايتين، ولا حتى ليطبق، حيث يفتقر لآليات تنزم النظام السياسي به، بل هناك ما يمنح الحاكم صلاحيات واسعة، وهذا يتفق مع الموروث الثقافي السائد، وما الحديث عن قانون الطوارئ إلا تحسباً وتمهيداً لإعطاء الحاكم

صلاحيات الأمر النهائي بحجج إمكانية تعرض البلاد للخطر، كما هو مخصص في الباب السابع بعنوان أحكام حالة الطوارئ والتي هي خطوة استباقية لتأمين التحكم

المشروع الفلسطيني يود أن يمسك العصام من المنتصف، فهو يرى اعتبار مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، في المادة الرابعة، وفي الوقت الذي أثبتت في المادة الثانية أن الشعب مصدر السلطات، كما جعل الأخلاص

للتراث القومي موجوداً في نص قسم الرئيس أمام المجلس التشريعي. وهذه الإشكالية ما بين المذهب الديني والمذهب الواضعي ستنفتح الحاكم والمشرع من قبل فرصة وضع دستور وانظرنا بما يلائمها، فيما قادران أن يكونا دينيين أو علمانيين وقتما يشاءان.

لذلك جاءت المادة ١٠١ من هذا المنطلق وهي المادة المتعلقة بالاحوال الشخصية، لذلك سيكون لدينا محاكم شرعية ومدنية، إلا يشير ذلك إلى الشعور بأن المحكم المدنية غير شرعية. إن الإشكالية السابقة ستكون عبارة عن شبكة يصيدها المتدينون الظمانيين والبعض صحيحة، وهذا هو زرع بذور

في ظل اهتمام المشروع في الدول العربية والإسلامية بشكل عام بإحداث توازن مابين الموروث القانوني والتشريعي من جهة ورعاة المعايير الدولية من جهة أخرى، فإنه وبالحال كذلك لا يشرع بغير ما يوازن، وهذه إحدى المشاكل التي يعاني منها المجتمع العربي ومنه بالطبع المجتمع الفلسطيني الآن وباعتبار ما سيؤول إليه الحال في المستقبل.

لذلك لا أظن مشروع الدستور أصيلاً كما ينبغي، كما لا أظنه معاصرًا حقيقة، وتفصيل ذلك أن واضعي الدستور لم يكونوا أمينين في عكس ما هو إيجابي من الثقافة الفلسطينية الغربية، كما لم يجعلوا مواد الدستور منسجمة كما يتطلب ذلك المجتمع المدني.

في بسبب السرعة أولاً، وبسبب الميل لإرضاء الجمهور الفلسطيني العام بخصائصه الفكرية ثانياً، وبسبب الرغبة بالظهور بثوب عصري عالي ينشد إقامة مجتمع مدني ثالثاً، جاءت مواد الدستور تحاكى الدساتير العربية في أسلوب وضعها يشجعهم على ذلك غض نظر الشعب عمما يدور أما بسبب استمرار الاحتلال أو بسبب عدم الحماس أصلًا للنظم العربية التي تكون في واد والدستور في واد آخر.

فلم يجتهد المشرع بالقدر المطلوب، وأثر المحاكاة، فليس غريباً أن يذهب الفلسطينيون إلى الخبراء العرب الدستوريين للاستفادة منهم، كما أن لجنة إعداد الدستور هي الأخرى تتبع المدرسة العربية التوفيقية في ما يمكن أن يسمى كولاج دستوري.

لذلك لم أر التأصيل الدستوري كلام أر التأصيل المشرع، ورغم أهمية وإيجابية الحديث عن الخصوصية، وأهمية وإيجابية المنحى الديمقراطي في إقامة مجتمع مدني، فإننا كانا نطمئن قناعات المشرع، ورغم أهمية الحديث عن الخصوصية، وإنما يقتصر الحديث على إعطاء الحاكم صلاحيات فرصة فريدة في التأسيس.

إن الذي يقرأ بداية المواد الأساسية يمكن أن يتتبأ بمعرفة

مسودة الدستور الحالية لا تزال بحاجة للنقاش العميق ومشاركة مختلف قطاعات المجتمع

كتب منتصر حمدان

إلى ذلك تؤكّد د. هديل قزاز «أن الدستور يمثل ضرورة تنمية وان إقرار دستور عصري ومتطور هو مطلب تنميوي ووطني فلسطيني، مشدداً على أهمية المتابعة العملية صياغة الدستور من منظور تنويع باعتبار أنه يشكل الإطار القانوني والمرجعي لعملية التنمية في الواقع الفلسطيني».

ورأت قزاز أن مناقشة مسودة الدستور بحضوره الرأة قد يشكل مناسبة للإعلان عن تصور تنموي واضح المعالم يهتم بقيم العدالة الاجتماعية والمساواة التامة في حقوق المواطن ويرسخ ممارسات الشفافية والمحاسبة ويشجع المشاركة المجتمعية الوعائية والفعالة.

وتشدد قزاز على أهمية المشاركة المجتمعية في صياغة ونقاش بنود مسودة الدستور لما سيوفره ذلك من امكانات للوصول إلى دستور عصري وديمقراطى وتنموي تبنيه الدولة وتعمل على تحقيقه في المجتمع الفلسطيني. ورغم الحديث المتواصل عن مسودة الدستور والأبعاد التنموية التي تتضمنها على كافة الصعد إلا أن هناك إجماعاً على أن إمكانيات الوصول إلى تضمين تلك البنود بالإبعاد التنموية بصورة شاملة لن تتم إلا من خلال تفعيل دور قطاعات المجتمع المختلفة سواء على صعيد المرأة أو الشباب، والعمال أو الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بما يقوده ليس إلى تشكيل لوبي ضاغط وفاعل باتجاه تحقيق الأهداف التنموية وتحقيقها في الواقع.

مشدداً على أنه لا مجال ل لتحقيق التنمية والديمقراطية والتقدم دون تحرير الإنسان، مما يثير التساؤلات حول ما تضمنته مسودة المشروع الخاصة بالدستور حول ضمان الحريات حرية التعبير والتفكير والاعتقاد، خاصة وإن الإنسان وطاقاته الكامنة هو الملاذ الأخير للتنمية الحقيقة.

أبرز هذه المحددات كما لخصها كل د. عبد الكريم البرغوثي من جامعة بيرزيت وطلال عوكل من وزارة الإعلام الفلسطينية في حديثهما عن تلك المحددات، لتكتشف مدى لعب وقوة العوامل الخارجية في إثارة موضوع الدستور، مما يشكل خطراً على إقرار المسودة

الحالية على الصعيد السياسي بما يقود إلى تقديم تنازلات مجانية مسبقة وقبل الأوان على حد تعبيرهما.

وبما أن الصعد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في الحالة الفلسطينية تتأثر بصورة مباشرة بالوضع السياسي، فإن ذلك ساهم بصورة مباشرة في تأثير تلك العوامل مجتمعة باتجاه أبعاد أصحاب العلاقة المباشرين بهذا الدستور (فلسطيني الشتات، والضفة الغربية وغزة والقدس) عن المساهمة الفاعلة والمشاركة في صياغة بنود الدستور من مراحله الأولى، مما يعزز فكرة أن الدستور سيكون في خدمة مصالح المشاركين في وضعه وتغييب مصالح المغيبين عنه.

وفيما يخص الأبعاد الاقتصادية والتنمية التي تعالجها مسودة الدستور فإن عدداً من الخبراء والمختصين في المجال الاقتصادي أكدوا أن موضوع تحقيق التنمية والتي تضمنتها بنود مسودة الدستور طرحت في إطار عام وبصورة تلائم دولة حديثة، ولم تجر تغطية المجالات المرتبطة بالخدمات الأساسية التي تقع على الدولة الحديثة مسؤولية تقديمها.

ويؤكد د. احمد المجلاني أن مناقشة المركبات الاقتصادية في مشروع الدستور الفلسطيني مرتبطة بقضايا التنمية الانعكاسية وفقاً لما ينطويه دور الدولة المعاصرة وظائفها، فلا بد من إثارة النقاش الموضوعي والجاد والعمق حول مجل

القضايا المطروحة في الدستور.

ويشدد المجلاني على أن الهدف من وراء هذا النقاش وسعيهما لتحقيق حياة أفضل ومتطرفة. وحسب العديد من المراقبين والمحللين المختصين فإنهم يرون أن هناك محددات ودلائل سياسية لمشروع الدستور الفلسطيني ساهمت والى حد كبير في التأثير في المضامين والتوجهات المتعلقة بهذا الدستور وأثرت بصورة واضحة في صياغته، ومن